وتكمن فائدة هذا التدقيق في لفت النظر إلى أن الجملة سلّميّة، تتعدد مستويات التركيب فيها. إن هذا التصور للجملة يسمح لنا بفهم تعدد زوايا النظر (أو تعدد التعاريف الشكلية) التي يمكن أن يعتبر بها قسم من الأقسام أو على الأصح وحدة لغوية منتمية إلى قسم من الأقسام. هب أننا ننطلق من تعريف بعض النحاة القدامى الاسم على سبيل المثال - بأنه يقبل أن يأتلف مع الجار، والتنوين والألف واللام، والتصغير، والنعت. ونقدم لفظة شاعر نموذجا دالا على هذا القسم ثم يعترض عليهم معترض ببعض الوحدات التي اعتبروها أسماء وهي لا تصغّر ولا تنوّن ولا تدخلها الألف واللام ولا توصف: مثل أسماء الإشارة، والمضمرات وكيف ومتى.

يمكن أن نقول إن هذا الاعتراض لا يبطل هذا التعريف لأنّه يبيّن فحسب أن هذه الوحدات لا تأتلف مع نفس الوحدات بالنظر إلى المستويات الدنيا من السلّميّة. أو إن شئت قلنا أن معنى هذا الاعتراض أن هذه الوحدات لا تمثل نواة تعلّق عليها وحدات "حرف الجرّ" والتنوين، والألف واللام، والنعت والتصغير إذا نظرنا إليها بمنظور المدرسة الوظيفية الفرنسيّة. ويمكن أن نترجم هذا الاعتراض أيضا وفقَ مقتضات التحليل بالمكوّنات المباشرة فنقول: إن أسماء الإشارة أو الضمائر أو كيف لا تكون رأس مركب بالنعت، أو مركّبا بالتعريف أو مركّبا بالتصغير إن غضضنا النظر إلى حين عما يقتضيه الفصل بين مستوى الصرف والنحو.

ولكن المبدأ الجامع بين كلّ هذه الوحدات هو انضواؤها ضمن أرقى مستوى من مستويات السلمية في حيّز واحد يجمع بينها جدوليا، ثم ائتلاف هذا الحيز مع حيّز آخر أو أكثر على المستوى السياقي، وهو ما نسمّيه وظيفة نحوية. وممّا يدلك على فائدة هذا التصوّر الهرمي للجملة أنّه يفسّر لك تفسيرا مقبولا اتفاق بعض الوحدات في الانتماء إلى قسم الاسم رغم اختلاف توليفاتها مع بعض الكلم أو رغم عدم تجانس كل توليفاتها مع نفس الكلم.